Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, Special Issue (1), 187-202, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026961

The Impact of Financial Technology Usage on the Profitability of Iraqi Banks and Its Implications for Urban and Regional Planning: An Applied Study for the Period 2023–2025

Dirgham A Julaib [1], Tahseen A. Lafta [2], Sufian M. Salih[3], Rawahil A. Tulai[4]*
[1,2,4] College of Administration and Economics, Wasit University, Wasit, Iraq.
[3] College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
dchlaib@uowasit.edu.iq , taltameemi@uowasit.edu.iq, sufian.m.salih@nahrainuniv.edu.iq rtalea@uowasit.edu.iq

Article information:
Published: 30-09– 2026

Corresponding author:
Rawahil A. Tulai
rtalea@uowasit.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of using financial technology (FinTech) on improving the profitability indicators of Iraqi banks, and to demonstrate the implications of this digital transformation on urban and regional planning policies in Iraq for the period 2023-2025. The research problem is centered on the extent to which digital financial innovations contribute to enhancing banking returns, and how this transformation reshapes spatial land use and affects the distribution of services within cities and regions. To achieve the study's objectives, the researcher adopted a descriptive-analytical approach to frame the theoretical concepts, and an applied approach through the analysis of financial data from a sample of leading Iraqi banks in adopting financial technology during the period (2023-2025), and cross-referencing it with spatial development and urban planning indicators. The study reached a number of key findings, most notably the statistically significant positive impact of using financial technology on increasing the profitability rates of Iraqi banks, resulting from reduced operating costs (OpEx) and decreased reliance on traditional physical branches.

Keywords: Financial technology, bank profitability, urban planning, regional planning, digital transformation, spatial financial inclusion, Iraqi banks.

Conclusions:

The study concluded that the adoption of financial technology has become an important factor in improving the profitability and operational efficiency of Iraqi banks during the period 2023–2025. The findings indicated that the increasing use of digital banking services, electronic payment systems, and financial applications contributed to enhancing financial performance indicators such as Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), and interest margins

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع العدد الخاص (1)، الصفحات 187-202

تأثير استخدام التكنولوجيا المالية على ربحية المصارف العراقية وانعكاساته على التخطيط الحضري والإقليمي: دراسة تطبيقية للفترة 2023-2025

ضرغام عبد العالي جليب[1]، تحسين عبد الحسن لفته[2]، سفيان منذر صالح[3]، رواحل علي طليع[4*]
[1،2،4] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، العراق
[3] كلية أقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
dchlaib@uowasit.edu.iq , taltameemi@uowasit.edu.iq, sufian.m.salih@nahrainuniv.edu.iq , rtalea@uowasit.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ النشر: 2026-09-30

المؤلف المراسل:
رواحل علي طليع
rtalea@uowasit.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحسين مؤشرات الربحية للمصارف العراقية، وبيان انعكاسات هذا التحول الرقمي على سياسات التخطيط الحضري والإقليمي في العراق للفترة (2023-2025). وتتبلور مشكلة البحث في التساؤل عن مدى مساهمة الابتكارات المالية الرقمية في تعزيز العوائد المصرفية، وكيف يعيد هذا التحول تشكيل الاستخدامات المكانية للأراضي ويؤثر على توزيع الخدمات داخل المدن والأقاليم. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتأطير المفاهيم النظري، والمنهج التطبيقي من خلال تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف العراقية الرائدة في تبني التكنولوجيا المالية خلال المدة (2023-2025)، ومقاطعتها مع مؤشرات التنمية المكانية والتخطيط الحضري وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أبرزها وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا المالية في رفع معدلات الربحية للمصارف العراقية، نتيجة انخفاض التكاليف التشغيلية (OpEx) وتقليل الاعتماد على الفروع المادية التقليدي وانعكس هذا التحول بشكل مباشر على التخطيط الحضري، حيث أدى تقليص الحاجة لإنشاء مبانٍ مصرفية ضخمة في مراكز المدن المكتظة إلى تخفيف الضغط المروري وتقليل الاستخدام التجاري للأراضي، وتوجيه الاستثمارات نحو البنى التحتية التكنولوجية.**وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة الى** ضرورة قيام صانعي السياسات في وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي بدمج استراتيجيات التكنولوجيا المالية ضمن المخطط الإنمائي الشامل (ومشاريع المدن الذكية).

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية، ربحية المصارف، التخطيط الحضري، التخطيط الإقليمي، التحول الرقمي، الشمول المالي المكاني، المصارف العراقية.

المقدمة:

يشهد العالم في العقد الأخير تحولات متسارعة في القطاع المالي نتيجة التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى بروز مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech) بوصفه أحد أهم الابتكارات التي أعادت تشكيل الصناعة المصرفية التقليدية. وقد أسهمت هذه التكنولوجيا في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، والذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر والائتمان، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على كفاءة العمليات المصرفية، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشمول المالي.

وفي ظل هذه التحولات، بدأت المصارف العراقية خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما في الفترة (2023–2025)، بتبني تطبيقات التكنولوجيا المالية استجابةً للتطورات العالمية ومتطلبات السوق المحلي، فضلاً عن توجهات البنك المركزي العراقي نحو تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد. إلا أن هذا التحول الرقمي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى انعكاسه الفعلي على ربحية المصارف العراقية، سواء من حيث زيادة الإيرادات، أو تحسين كفاءة الأداء، أو خفض التكاليف التشغيلية.

ولا يقتصر أثر التكنولوجيا المالية على الجانب المالي فحسب، بل يمتد ليؤثر في البنية المكانية والاقتصادية للمدن. فمع توسع الخدمات الرقمية، قد يتراجع الدور التقليدي للفروع المصرفية، مما يؤثر على توزيع الأنشطة الاقتصادية، واستخدامات الأراضي، وأنماط الحركة داخل المدن. كما يمكن أن يسهم التحول الرقمي في إعادة تشكيل العلاقة بين المركز والأطراف إقليمياً، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق البعيدة، أو على العكس، تعميق الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية.

مشكلة البحث:

يشهد العالم في العقد الأخير تحولات متسارعة في القطاع المالي نتيجة التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى بروز مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech) بوصفه أحد أهم الابتكارات التي أعادت تشكيل الصناعة المصرفية التقليدية. وقد أسهمت هذه التكنولوجيا في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، والذكاء

الاصطناعي في إدارة المخاطر والائتمان، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على كفاءة العمليات المصرفية، وتخفيض التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشمول المالي.

أهمية البحث:

- إظهار أثر الابتكار المالي في تحسين الأداء المالي للمصارف العراقية.
- دعم صانعي القرار المصرفي في تطوير الخدمات الرقمية وتعزيز المنافسة.
- تزويد الباحثين ومطوري القطاع المالي بنتائج كمية تساعد في تطوير سياسات التحول الرقمي.
- تقديم تحليل إحصائي حديث يغطي فترة التحول الرقمي في العراق (2023–2025).

أهداف البحث:

1. قياس مستوى تبني التكنولوجيا المالية في المصارف العراقية للعينة المختارة.
2. تحديد أثر استخدام التكنولوجيا المالية على مؤشرات الربحية (ROA، ROE، هامش الفائدة).
3. تحليل الانعكاسات الحضرية والإقليمية للتحول نحو التكنولوجيا المالية .
4. تقديم توصيات تخطيطية واقتصادية لصانعي القرار لتعزيز التكامل بين التحول الرقمي المصرفي والتخطيط الحضري المستدام.

الفرضيات:

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التكنولوجيا المالية وربحية المصارف العراقية.

H2: يسهم تبني الخدمات المالية الرقمية في تحسين كفاءة العمليات المصرفية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الربحية.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتم اختيار عينة قصدية تتراوح بين 8–12 مصرفًا تعتمد خدمات FinTech مثل:

- الدفع الإلكتروني
- تطبيقات الهاتف المحمول
- المحافظ الرقمية
- الأنظمة المصرفية الإلكترونية

أسلوب البحث:

اعتمد المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم والجانب النظري من الدراسة، والمنهج التحليلي والكمي في تحليل البيانات باستخدام النسب والنماذج المالية لحساب التوازن المالي، واستخدام الاساليب والبرامج الاحصائية منها (SPSS.V.22) لاختبار التأثير بين متغيرات الدراسة .

المحور الأول : الجانب النظري

أولاً: مراجعة الدراسات السابقة

يحتل موضوع الدراسات السابقة جانباً محورياً في تحقيق الدراسة العلمية، فالتطرق الى ما تعرض اليه الباحثين يبني الاساس لموضوع الدراسة الحالية من حيث النماذج المختارة والمتغيرات المستخدمة والطرق التي عولجت بها العلاقة بين المتغيرات، والنتائج التي توصلت اليها، وما له من اهمية بالغة في اكتشاف وبلورة مشكلة بحثنا وتحديد ابعاده واجراءات سيرها، من ضبط المحتوى النظري، وتحديد عينة ومتغيرات الدراسة التطبيقية، هذا الى جانب اساليب اختبار الفرضيات ومحاولة ابراز أوجه التشابه والاختلاف معها، فالدراسات السابقة تعتبر نقطة انطلاق للاتجاه السليم لبحث جدير بالدراسة والتدقيق. وبحسب المصادر التي توفرت لدينا حول موضوع دراستنا، وعلى حد علمنا فإن هذا النوع من الدراسة لم يتم تناوله في العراق من الجانب النظري، اما الدراسات الاجنبية فأنها كذلك لم تتطرق الى تأثير استخدام التكنولوجيا المالية على ربحية المصارف العراقية وانعكاساته على التخطيط الحضري والإقليمي وحاولنا من خلال استعراض ومناقشة بعض الدراسات الاجنبية والمحلية والعربية، واثبات وجود علاقة بين التكنولوجيا المالية وربحية المصارف والمتمثلة بالانعكاسات على التخطيط الحضري والاقليمي .

ثانياً :الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

تشير التكنولوجيا المالية (Financial Technology – FinTech)إلى استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في تقديم وتطوير الخدمات والمنتجات المالية، بما يسهم في تحسين كفاءتها وجودتها، وتقليل تكلفتها، وزيادة سرعة إنجازها، وتوسيع نطاق الشمول المالي. وتمثل التكنولوجيا المالية مزيجاً بين الابتكار التكنولوجي والأنشطة المالية التقليدية، حيث تعتمد على تقنيات مثل الإنترنت، والهواتف الذكية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الكتل (Blockchain)، وتحليل البيانات الضخمة تُعد التكنولوجيا المالية أحد المفاهيم الحديثة التي لا يزال مضمونها غير محدد بصورة قاطعة، إلا أنّ ارتباطها الوثيق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال يجعلها في جوهرها نشاطًا تستخدم من خلاله المؤسسات التقنيات الرقمية من أجل تقديم خدمات مالية بكفاءة أعلى وتكلفة أقل. ويشير مصطلح "فنتك" إلى كل مؤسسة تقدّم حلولًا مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا لخدمة العملاء، وغالبًا ما تكون هذه المؤسسات شركات ناشئة تسعى للاستحواذ على

حصص من السوق على حساب المؤسسات التقليدية في قطاع الخدمات المالية.

ثالثاً :تعريفات التكنولوجيا المالية

تعددت تعريفات التكنولوجيا المالية باختلاف زوايا تناول الباحثين والمؤسسات لها، ومن أبرز هذه التعريفات .

1. تُعرّف التكنولوجيا المالية بأنها «استخدام التكنولوجيا لتقديم حلول مالية مبتكرة تهدف إلى تحسين العمليات المالية التقليدية وتطوير الخدمات المصرفية وغير المصرفية .
2. عرّفها البنك الدولي بأنها «الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى نماذج أعمال جديدة، وتطبيقات، وعمليات، ومنتجات مالية تؤثر بشكل ملموس في الأسواق والمؤسسات المالية وطريقة تقديم الخدمات المالية.
3. كما تُعرّف على أنها «القطاع الذي يجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الرقمية الحديثة من أجل تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وأقل كلفة وأكثر شمولاً.

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن استخلاص أن جوهر التكنولوجيا المالية يتمثل في توظيف التكنولوجيا لتحقيق الابتكار في القطاع المالي، وليس مجرد أتمتة أو رقمنة الخدمات التقليدية.

رابعاً :خصائص التكنولوجيا المالية

تتسم التكنولوجيا المالية بعدد من الخصائص التي تميزها عن الخدمات المالية التقليدية، من أهمها :

- الابتكار المستمر في المنتجات والخدمات المالية.
- الاعتماد الكبير على التقنيات الرقمية الحديثة.
- السرعة والمرونة في إنجاز المعاملات المالية.
- خفض التكاليف التشغيلية.
- تعزيز الشمول المالي والوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع.
- تحسين مستوى الشفافية والأمان في العمليات المالية.

تتمتع شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات المصرفية التقليدية، مما يمنحها مرونة وقدرة عالية على الوصول إلى شرائح واسعة من العملاء. فعلى خلاف البنوك التي تحدد تعاملاتها وفقًا لمستوى الدخل أو حجم الأصول، تستهدف شركات الفنتك جميع الفئات الاجتماعية، بل إنها تسعى باستمرار إلى تحسين منتجاتها من خلال شراكات استراتيجية وتطوير حلول مصممة خصيصًا للعملاء ذوي الدخل المحدود.

خامسا : مفهوم ربحية المصارف

تشير ربحية المصارف إلى قدرة المصرف على تحقيق فائض مالي ناتج عن الفرق بين الإيرادات المتحققة والتكاليف المتكبدة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال توظيف موارده المالية والبشرية بكفاءة. وتعكس ربحية المصارف مدى نجاح الإدارة المصرفية في استثمار الودائع ورأس المال في أنشطة تحقق عوائد مناسبة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر.

كما تُعد ربحية المصارف مؤشراً مهماً على متانة المركز المالي للمصرف، وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية، ودعم الثقة لدى المودعين والمستثمرين، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

تعدّ ربحية المصارف أحد أهم المؤشرات التي تعكس كفاءة الأداء المالي وقدرتها على تحقيق العوائد المتوقعة من أنشطتها التشغيلية. وتُعدّ الربحية مقياساً جوهرياً لاستدامة المصرف وقدرته على النمو، فضلاً عن كونها أداة تقييم رئيسية لدى المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية.

سادسا: أنواع وتطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف

تشهد المصارف في الوقت الحاضر تحولاً رقمياً متسارعاً نتيجة تبنيها لمختلف أنواع وتطبيقات التكنولوجيا المالية، التي أسهمت في تطوير الخدمات المصرفية التقليدية وتحويلها إلى خدمات رقمية أكثر كفاءة ومرونة. ويمكن تصنيف أهم أنواع وتطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف على النحو الآتي:

الخدمات المصرفية الرقمية(Digital Banking) :

تشمل الخدمات المصرفية الرقمية تقديم الخدمات عبر القنوات الإلكترونية، مثل المواقع الإلكترونية والتطبيقات المصرفية للهواتف الذكية. وتتيح هذه الخدمات للزبائن إجراء العمليات المصرفية المختلفة كفتح الحسابات، والاستعلام عن الأرصدة، وتحويل الأموال، وتسديد الفواتير دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية.

1.أنظمة الدفع الإلكتروني(Electronic Payment Systems)

تُعد أنظمة الدفع الإلكتروني من أبرز تطبيقات التكنولوجيا المالية في المصارف، وتشمل بطاقات الدفع، والمحافظ الإلكترونية، والدفع عبر الهاتف المحمول، وخدمات الدفع الفوري. وقد أسهمت هذه الأنظمة في تسريع المعاملات المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز الشفافية المالية.

2.التكنولوجيا المالية في الإقراض والتمويل (Digital Lending & Financing)

تعتمد المصارف في هذا المجال على المنصات الرقمية لتقديم القروض والتمويل، باستخدام تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء. وقد أدى ذلك إلى تسريع إجراءات منح القروض، وخفض التكاليف، وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل المصرفي.

3.تقنيات البلوك تشين والعملات الرقمية

تستخدم بعض المصارف تقنيات سلسلة الكتل (Blockchain) في تنفيذ التحويلات المالية العابرة للحدود، وتسجيل المعاملات بصورة آمنة وشفافة. كما بدأت المصارف بدراسة وتطبيق العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية(CBDCs) ، لما لها من دور في تحسين كفاءة نظم الدفع وتعزيز الاستقرار المالي.

سابعا :الإطار النظري للعلاقة بين التكنولوجيا المالية وربحية المصارف :

تؤثر التكنولوجيا المالية في ربحية المصارف من خلال قدرتها على تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة الإيرادات. فاعتماد الأنظمة الرقمية والأتمتة يسهم في خفض تكاليف المعاملات، في حين تتيح القنوات الإلكترونية الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، مما ينعكس إيجاباً على حجم النشاط المصرفي والأرباح المتحققة.

كما تساعد التكنولوجيا المالية المصارف على تطوير نماذج أعمال جديدة قائمة على الابتكار، الأمر الذي يعزز قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة مقارنة بالمصارف التي تعتمد على الأساليب التقليدية.

أحدثت التكنولوجيا المالية تحولاً جذرياً في الصناعة المصرفية، مما انعكس على ربحية المصارف سواء من حيث رفع الإيرادات أو خفض التكاليف التشغيلية أو التوسع في قاعدة العملاء. ويمكن تلخيص العلاقة في عدة مسارات:

أ- خفض التكاليف التشغيلية عبر الأتمتة: تسهم التكنولوجيا المالية في تقليل الحاجة إلى المعاملات التقليدية وأعمال الفروع، وتعزز رقمنة الإجراءات مما يخفض النفقات التشغيلية ويرفع هوامش الربحية .

ب- تعزيز الكفاءة الائتمانية وإدارة المخاطر: توفر منصات التكنولوجيا المالية أدوات تحليل بيانات متقدمة تساعد المصارف على اتخاذ قرارات ائتمانية دقيقة، مما يقلل من المخاطر الائتمانية ويعزز استقرار أرباحها .

ج- تنويع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات: تتيح التكنولوجيا المالية للمصارف تقديم خدمات جديدة مثل المحافظ الإلكترونية، حلول الدفع الذكية، والقروض الرقمية، ما يزيد من الإيرادات غير التقليدية ويعزز الربحية.

د- توسيع قاعدة العملاء: توفر الخدمات الرقمية إمكانية الوصول إلى شرائح جديدة من المستخدمين الذين لا يتعاملون مع البنوك عادةً، ما يؤدي إلى زيادة الودائع والإقراض وتنمية الأرباح.

ه- تحسين جودة الخدمات وتقليل زمن الإنجاز: الخدمات الرقمية تزيد من رضا العملاء وتقلل من معدلات الانسحاب، مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات المستدامة

ثامنا : التخطيط الحضري والإقليمي وعلاقته باستخدام التكنولوجيا المالية في المصارف

ومن منظور **التخطيط الحضري والإقليمي**، لم تعد المصارف مجرد مؤسسات مالية تقدم خدماتها في مواقع محددة، بل أصبحت **العوامل المكانية والتوزيع الجغرافي للخدمات المالية** عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. فانتشار أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، وتوافر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية، يرتبط ارتباطًا مباشرًا بكثافة السكان، مستوى النشاط الاقتصادي في المدن، والقدرة على الوصول للخدمات في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

في هذا السياق، يمكن القول إن **التكنولوجيا المالية الحديثة لا تؤثر فقط على ربحية المصارف العراقية** من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، بل تلعب أيضًا دورًا محوريًا في **التخطيط المكاني للموارد المالية والخدمات المصرفية** .فهي تسمح للمصارف بتقديم خدماتها لأوسع شريحة ممكنة من العملاء دون الحاجة إلى التوسع المادي المكلف، وتدعم بذلك التخطيط الإقليمي لتوزيع الخدمات بشكل متوازن وفعّال، بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة في مختلف المدن والمناطق العراقية. وبناءً عليه، تهدف هذه الدراسة إلى **تحليل أثر استخدام التكنولوجيا المالية على ربحية المصارف العراقية لعينة مختارة**، مع التركيز على **العلاقة بين التوسع في الخدمات الرقمية والتوزيع المكاني للخدمات المصرفية**، من خلال دراسة إحصائية تعتمد على بيانات ميدانية وتحليل كمية دقيقة، بما يساهم في إثراء المعرفة في مجالي الصيرفة والتخطيط الحضري والإقليمي.

1. يشكل **التخطيط الحضري والإقليمي** أحد العناصر الأساسية في توجيه التنمية الاقتصادية وتوزيع الخدمات في المدن والمناطق المختلفة. ويتضمن هذا التخطيط دراسة الكثافة السكانية، التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية، شبكة المواصلات، وتوزيع البنية التحتية المالية والخدمية. في هذا السياق، أصبح **القطاع المصرفي** جزءًا مهمًا من التخطيط المكاني، حيث يعتمد نجاح المصارف وكفاءتها على القدرة على الوصول إلى العملاء في مواقع مختلفة بكفاءة وفاعلية.

2. تسمح **التقنيات المالية الحديثة (FinTech)** للمصارف بتقديم خدماتها بشكل إلكتروني، مما يقلل الاعتماد على الفروع التقليدية المكلفة ويساهم في تحسين **الربحية التشغيلية** .هذا التحول له بعد مكاني مهم، حيث يمكن للمصارف من خلال خدمات مثل أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية، الوصول إلى مناطق حضرية مكتظة وسكان في مناطق إقليمية نائية دون الحاجة لإنشاء فروع فعلية. وبهذا، ترتبط **تكنولوجيا الخدمات المصرفية الرقمية بالتخطيط الحضري والإقليمي** من خلال:

3.توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية :توفر الخدمات الرقمية إمكانية وصول المصرف إلى شرائح أكبر من السكان في المدن والمناطق الإقليمية، ما يعزز الشمول المالي ويدعم التنمية الاقتصادية المتوازنة.

4.تقليل التكاليف التشغيلية وتوجيه الموارد بكفاءة :الاعتماد على التكنولوجيا المالية يقلل الحاجة لفتح فروع جديدة، ويساعد في تحسين توزيع الموارد المالية والبشرية في المناطق المختلفة، وهو ما يعد جزءًا من التخطيط الإقليمي الاقتصادي.

5.تعزيز الربحية وربطها بالبعد المكاني :يمكن القول إن الربحية المصرفية لا تتأثر فقط بالكفاءة التشغيلية والتكلفة، بل أيضًا بكيفية **توزيع الخدمات الرقمية** بما يتوافق مع التركيبة السكانية والاقتصادية للمدن والمناطق. فانتشار خدمات الصراف الآلي، أجهزةPOS ، والتحويلات البنكية الإلكترونية يسهم في زيادة عدد العملاء وتحقيق عوائد مالية أعلى، بما يدعم استدامة المصرف في مختلف المواقع الجغرافية.

6.التخطيط الاستراتيجي للتنمية المالية :يشير هذا الربط بين التكنولوجيا المالية والتخطيط المكاني إلى أهمية دمج **التحليل المكاني والاقتصادي** في سياسات المصارف، بحيث يحقق التوسع الرقمي أهداف الربحية والانتشار المكاني، مع دعم التنمية المستدامة في المدن والمناطق الإقليمية على حد سواء.

7.وبناءً عليه، يظهر أن دراسة **أثر التكنولوجيا المالية على ربحية المصارف** لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تشمل **البعد الحضري والإقليمي** من حيث كيفية توجيه الخدمات المالية وتوزيعها على المستويين المحلي والإقليمي، ما يجعل هذا البعد جزءًا لا يتجزأ من الدراسات الحديثة في الصيرفة والتخطيط الإقليمي .

تاسعا : ربط محاور الخدمات المصرفية الرقمية بالتخطيط الحضري والإقليمي

تلعب الخدمات المصرفية الرقمية والتقنيات المالية الحديثة دورًا محوريًا ليس فقط في زيادة كفاءة المصارف وتحقيق الربحية، بل أيضًا في توجيه التخطيط المكاني للأنشطة المصرفية داخل المدن والمناطق الإقليمية. فكل محور من محاور الاستبانة يعكس بعدًا مهمًا في هذا السياق:

البطاقات الإلكترونية: تسهم في تقليل الاعتماد على النقد والزيارات المباشرة للفروع، مما يتيح للمصارف تقديم خدماتها في مناطق متعددة دون الحاجة لتوسيع البنية التحتية التقليدية. وهذا يعكس تأثيرًا مباشرًا على التخطيط الحضري، حيث يمكن توزيع نقاط الخدمة الرقمية وفقًا للكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي لكل منطقة

أجهزة الصراف الآلي :(ATM) يمثل انتشار أجهزة الصراف الآلي استراتيجية مكانيّة مهمة، حيث توفر وصولاً سهلاً للعملاء في المناطق الحضرية المزدحمة والمناطق الإقليمية النائية. يتيح هذا للمصرف توسيع انتشاره المكاني بفاعلية، ويقلل من الحاجة لافتتاح فروع جديدة مكلفة، وهو ما يعكس تخطيطًا حضريًا وإقليميًا فعالًا.

عمليات التحويل المالي (الداخلية والخارجية): تسهّل الخدمات الرقمية للتحويلات الوصول المالي في مختلف المواقع الجغرافية، مما يعزز الربط الاقتصادي بين المدن والمناطق الإقليمية ويدعم توسيع النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي.

الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والهواتف الذكية: تمكن المصارف من تقديم خدماتها لأي عميل بغض النظر عن موقعه، وتسمح بتحقيق انتشار مكاني واسع دون الحاجة لإنشاء فروع في كل منطقة، وهو ما يمثل أداة تخطيطية لتعزيز الشمول المالي وتنمية المناطق الأقل خدمة.

المنتجات المالية الحديثة (مثلRobo-advisor ، منصات التمويل الجماعي، POS، أنظمة RTGS و :ACHهذه المنتجات تعكس قدرة المصرف على الابتكار في تقديم الخدمات الرقمية بطريقة تراعي الاحتياجات المكانية للعملاء، وتحسن من كفاءة العمليات، وتدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتوسع المكاني وتوزيع الموارد على المستويين الحضري والإقليمي.

من خلال هذا الربط، يظهر أن التكنولوجيا المالية الحديثة لا تؤثر فقط على الربحية والكفاءة التشغيلية للمصارف، بل تشكّل أيضًا أداة تخطيط حضري وإقليمي تمكن المصارف من تحقيق الانتشار الأمثل لخدماتها، دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين الوصول المالي للسكان في مختلف المدن والمناطق الإقليمية.

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

اولاً. التوصيف لعينة المصارف الداخلة بعينة الدراسة :

يقوم البنك المركزي العراقي بالعمل على التحقق من صحة الأعمال التي تقوم بها المصارف وذلك من اجل التأكد من سلامة مركزها المالي ومدى التزامها بالقوانين والانظمة من اجل الوصول الى الاستقرار المالي ، وقد وضع قانون المصارف المرقم بالعدد (94) لعام 2004 اطاراً تشريعياً من اجل تنظيم عمل المصارف في البلاد، وذلك عن طريق تحديد الشروط والمتطلبات من اجل تأسيس المصارف، وجاء هذا القانون بعد التطورات التي وقعت على القطاع المصرفي بعد عام 2003 ، وما تبعه من تغيرات وذلك لمساهمة زيادة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي, وأن الهدف منه هو الحفاظ على الثقة والفهم العام للنظام المصرفي وذلك لحماية المودعين والحد من الجرائم المالية والتي هي غسل الاموال وتمويل الارهاب , . ولغرض تطوير البنية التحتية للاتصالات المصرفية، وللحصول على قنوات اتصال امنة وسريعة والحفاظ على مستويات الموثوقية والتوافرية للشبكة المصرفية قام البنك المركزي بإنجاز اعمال ربط المصارف بواسطة الكيبل الضوئي، إذ يعمل المشروع على إنشاء شبكة اتصالات مصرفية تعمل بتقنية الكيبل الضوئي في البنك المركزي تربط الفروع لكافة المصارف (الحكومية والخاصة وفروع المصارف الأجنبية)، و وزارة المالية مع مواقع البنك المركزي . بالاعتماد على دائرة الاحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي ، فأن عدد المصارف الموجودة في العراق هي (70) مصرفاً حتى عام 2022، وهي مقسمة كالاتي : (7) مصارف حكومية ، (3) منها مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة و (1) مصرف إسلامي . (51) مصرفاً خاصاً ويقسم إلى : (23) مصرفاً تجارياً محلياً ، (28) مصرفاً اسلامياً محلياً ، و(12) مصرفاً اجنبياً . وقد تم توضيح أسماء المصارف المذكورة آنفاً بالجدول رقم 1 الآتي :

الجدول 1: هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2025

	المصارف الاجنبية	المصارف الخاصة التجارية	المصارف الخاصة الاسلامية	المصارف الحكومية
1	مصرف ميلي ايران	مصرف بغداد	الايلاف الاسلامي	المصارف الحكومية
2	بيبلوس اللبناني	الشرق الاوسط	العراقي الاسلامي	مصرف الرافدين
3	الزراعي التركي	الاستثمار العراقي	كوردستان الدولي الاسلامي	مصرف الرشيد
4	بيروت والبلاد العربية	البصرة الدولي للاستثمار	الوطني الاسلامي	مصرف الصناعي
5	آش التركي	المتحد للاستثمار	دجلة والفرات	مصرف الزراعي التعاوني
6	باريسيان	الاهلي العراقي	التعاون الاسلامي	مصرف العقاري
7	وقفلر التركي	الائتمان العراقي	العطاء الاسلامي	العراقي للتجارة
8		مصرف بابل	جيهان	النهرين الاسلامي
9		الاقتصاد للاستثمار والتمويل	المستشار الاسلامي	
10		سومر التجاري	الناسك الاسلامي	
11		الخليج التجاري	العالم الاسلامي	

12		الوركاء للاستثمار والتمويل	الجنوب الاسلامي	
13		الموصل للتنمية والاستثمار	العربية الاسلامي	
14		الشمال للتمويل والاستثمار	نور العراق الاسلامي	
15		الاتحاد العراقي	زين العراق الاسلامي	
16		اشور الدولي للاستثمار	الدولي الاسلامي	
17		المنصور للاستثمار	القابض الاسلامي	
18		عبر العراق	الانصاري الاسلامي	
19		الاقليم التجاري	الثقة الدولي الاسلامي	
20		الهدى	الراجح الاسلامي	
21		اربيل للاستثمار والتمويل	القرطاس الاسلامي	
22		التنمية الدولي	اسيا العراق	
23		حمورابي	المشرق العربي	
24			الطيف الاسلامي	
25			امين العراق	
26			العراق الاول	
27			الوفاق الاسلامي	
28			مصرف اور الاسلامي	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في دائرة الاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي،2025

ثانيا:المصارف العراقية الخاصة (عينة البحث وواقع استخدام التكنولوجيا المالية فيها) :

المصرف الأهلي العراقي

1- نبذة عن المصرف

تم تأسيس المصرف الأهلي العراقي سنة 1995 وتم اعتباره كشركة مساهمة عامة تقع ضمن القطاع الخاص، من اجل تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد الموجودين في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه البنك ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمت زيادة رأس ماله من 400 مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار أمريكي) في سنة 2013. وفي سنة 2005، قام كابيتال بنك الأردني بشراء أغلبية أسهم المصرف الأهلي العراقي (61.85%)، الأمر الذي مكّن المصرف الأهلي العراقي من تطوير منتجاته وخدماته، وتعزيز مكانته عالمياً وتعزيز الشمول المالي على مستوى البلاد. بفضل شبكته الواسعة من المصارف المراسلة، اصبح كابيتال بنك بوابة المصرف الأهلي العراقي إلى الاقتصادات العالمية، حيث سهل إرسال واستقبال الحوالات الداخلية والخارجية، ومنح التسهيلات الائتمانية، وتقديم خدمات التمويل التجاري. وبالاضافة الى ذلك ، يمكن للمصرف الأهلي العراقي التداول لصالح زبائنه في السوق الأردني وفي الاسواق العالمية من خلال شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابيتال بنك، فضلاً عن تقديم خدمات التداول في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق الشركة التابعة المملوكة له بالكامل، شركة واحة النخيل. ويمارس المصرف أعمَاله من خلال نظام مصرفي متطور من اجل دعم نموه وخدمة عملائه. كما وأن كابيتال بنك وجميع الشركات التابعة له تستعين بشركة (إرنست آند يونغ) في تدقيق كافة الحسابات، وتقوم بإعداد تقاريرها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . حصل المصرف الأهلي العراقي على تصنيف من أكبر المصارف الدولية و مصنف من البنك المركزي العراقي (جيد جدا). ولدى المصرف الأهلي العراقي حالياً 23 فرعاً منتشرة في كافة المدن العراقية الكبرى . (www.nbi.com),

2- الخدمات المصرفية الالكترونية المُقدمة من المصرف الأهلي العراقي :

بالاضافة الى الخدمات المصرفية المتعارف عليها التي يقدمها المصرف الأهلي العراقي مثل الخدمات التجارية، والحوالات المصرفية، والتسهيلات المصرفية، والتعامل بالعملات الاجنبية، فهو ايضاً يقدم خدمات مصرفية الكترونية مثل : (التقرير السنوي للمصرف الاهلي العراقي,29:2021)

1. مركز الخدمة الهاتفي : ركزت هذه الخدمة على تقديم المساعدة الى الزبائن والاجابة على استفساراتهم هاتفياً يومياً ، ومن ضمن الخدمات التي يقدمها مركز الخدمة الهاتفي هي :
   - اجهزة الصراف الالي : الاجابة على الاستفسارات المتعلقة بمعاملات التبليغ عن سرقة او فقدان البطاقة (الائتمانية او السحب الآلي) وتفعيل او حجب بطاقات السحب .
   - الخدمات المصرفية عبر الانترنت : الاجابة على الاستفسارات / ايقاف او تفعيل حسابات الزبائن .
   - المنتجات المصرفية : الاستفسارات العامة مثل : تصفية الحسابات / الارصدة / العمولات / الرسوم / القروض / الودائع والمنتجات المصرفية الاخرى .
   - الشكاوي : تلقي الشكاوي من الزبائن والعمل على معالجتها باقصر وقت ممكن .
2. الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول : وهو تطبيق الكتروني مجاني خاص بالمصرف الاهلي العراقي وتُقدم به مختلف الخدمات مثل :
   - تقديم طلب دفتر شيكات .
   - القيام بالحوالات الداخلية والخارجية .
   - تحويل الاموال بين حسابات الزبون وفي عملات مختلفة

- تحويل الاموال الى حسابات الزبائن في داخل المصرف
- التعرف على مواقع فروع المصرف ومواقع اجهزة الصراف الآلي .
- الاستفسارات المتعلقة بالرصيد ومعرفة تحركات في الحساب .
- تقديم طلب القروض .

3. الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت : توفر خدمات مصرفية امنة وسريعة وغير مكلفة وتسهل من عملية الوصول الى الحساب المصرفي للزبون في اي وقت .
   - الاستفسارات عن الودائع والقروض .
   - الاستفسار عن الارصدة .
   - استعراض كافة التحركات على الحساب .
   - حساب الفائدة واسعار صرف العملات .
   - تبادل امن للرسائل .
4. اجهزة الصراف الالي : يمكن لزبائن المصرف التمتع بخدمات الصراف الالي التالية : (Capital bank,2020;14)
   - الاستفسارات عن الرصيد .
   - السحوبات النقدية .
   - طلب كشف حساب .
   - التحويلات المالية بين حسابات المصرف .
   - طلب تغيير رقم التعريف الشخصي الخاص بالبطاقة (PIN) .
5. المحفظة الالكترونية : تسهل هذه الخدمة عمليات الشراء المختلفة عن طريق استخدام الحساب المصرفي للزبون عبر الهاتف المحمول، وذلك عن طريق التعاون الحاصل مابين المصرف الاهلي العراقي، والشركات التي تقدم خدمة المحفظة الالكترونية مثل (اسيا حوالة – زين كاش) .
6. كشف حساب الكتروني : تقدم هذه الخدمة كشف حساب مصرفي لكل زبون وبشكل مفصل وبطريقة واضحة ، حيث يقوم المصرف عند نهاية كل شهر بإرسال بحث نصية لكل زبون متضمنة رابط كشف الحساب الخاص به ، وتوجد امكانية لتغيير اللغة (العربية – الانجليزية) وامكانية تحميل الكشف بصيغة PDF .
7. خدمة هلا : وهي خدمة جديدة اطلقها المصرف عام 2022، والتي تمكن زبائن التوطين اصحاب الجنسية العراقية من فتح حساب مصرفي من اجل استلام الرواتب عن طريق برنامج الواتساب، وذلك تقليلاً من وقت انتظار الزبون في الفرع .
8. اما بالنسبة الى البطاقات المصدرة من المصرف الاهلي العراقي فهي :
   1. بطاقة الفيزا (الدفع المباشر) : ويكون الحد الأقصى للسحب اليومي من هذه البطاقة هو (3) مليون دينار عراقي ، أما بالنسبة الى الدولار فيكون اقصى حد للسحب هو (2000) دولار، وتكون هذه البطاقات مقبولة محلياً وعالمياً ويمكن الحصول على بطاقات اضافية عن طريق الحساب نفسه .
   2. بطاقات الائتمان : تمكن هذه البطاقات حاملها من تسديد ثمن مشترياته عن طريق نقاط البيع المنتشرة حول العالم التي تصل اعدادها الى الملايين ، بالاضافة الى ذلك ، امكانية سحب النقد عن طريق الصرافات الالية . وتوجد ثلاثة أنواع من هذه البطاقات وهي :
   3. بطاقة الفيزا الذهبية : ويكون سقف البطاقة هو (4500) دولار كحد ادنى ، وتملك اسعار فائدة تنافسية ويمكن الحصول على بطاقة اضافية على الحساب نفسه، وتكون ذات سقف ائتماني عالٍ يصل الى ثلاثة اضعاف الدخل الشهري ، وتوجد مرونة في التسديد وفترة سماح تصل الى (45) يوماً ، ويمكن الحصول على بطاقية ائتمانية من خلال تأمينات نقدية ، وتقدم تقنيات الشريحة الذكية حماية اضافية ضد الاحتيال عند استخدام البطاقة في الصرافات الالية الداعمة لتقنيات الشريحة الذكية او عند نقاط البيع .
   4. بطاقة الفيزا البلاتينية : الحد الأدنى لسقف البطاقة هو(7500) دولار ويكون سقف البطاقة هو (4500) دولار كحد ادنى ، وتملك اسعار فائدة تنافسية، ويمكن الحصول على بطاقة اضافية على الحساب نفسه، وتكون ذات سقف ائتماني عالٍ يصل الى ثلاثة اضعاف الدخل الشهري ، وتوجد مرونة في التسديد وفترة سماح تصل الى (45) يوم ، ويمكن الحصول على بطاقية ائتمانية من خلال تأمينات نقدية ، وتقدم تقنيات الشريحة الذكية حماية اضافية ضد الاحتيال عند استخدام البطاقة في الصرافات الالية الداعمة لتقنيات الشريحة الذكية او عند نقاط البيع .
   5. بطاقة الفيزا الفضية : الحد الادنى لسقف البطاقة هو (500) دولار لموظفي الدولة ، وتملك اسعار فائدة تنافسية ويمكن الحصول على بطاقة اضافية على الحساب نفسه ، وتكون ذات سقف ائتماني عالٍ يصل الى ثلاثة اضعاف الدخل الشهري ، وتوجد مرونة في التسديد وفترة سماح تصل الى (45) يوم ، ويمكن الحصول على بطاقية ائتمانية من خلال تأمينات نقدية ، وتقدم تقنيات الشريحة الذكية حماية اضافية ضد الاحتيال عند استخدام البطاقة في الصرافات الالية الداعمة لتكنولوجيا الشريحة الذكية او عند نقاط البيع.

مصرف آشور الدولي :

1. نبذة عن المصرف

تم تأسيس مصرف آشور الدولي للإستثمار سنة 2005 بإعتباره شركة مساهمة خاصة تقع ضمن القطاع الخاص وهو أول مصرف استثماري متكامل من ناحية الخدمات، ليعمل على تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية إلى المؤسسات التجارية و الأفراد في العراق. و نظراً لنمو أعمال المصرف و النجاح الذي حققه، فقد تم زيادة رأسمال المصرف حتى وصل في عام 2014 إلى 250 مليار دينار عراقي (215 مليون دولار تقريبا) , (موقع مصرف آشور الدولي).

2. الخدمات المصرفية الالكترونية المُقدمة من قبل مصرف آشور الدولي :

يقدم مصرف آشور الدولي حزمة من الخدمات الإلكترونية المتنوعة والمتطورة والتي تهدف الى تسهيل تقديم الخدمة المصرفية الى الزبون ومنها : (موقع مصرف آشور الدولي الالكتروني).

الاستمارات الالكترونية : يقوم المصرف بتسهيل عملية التقديم من خلال وضع استمارات الكترونية في موقع المصرف ليتسنى للزبون ادخال بياناته وتقديم الطلب الكترونياً.

1- البطاقات الائتمانية : يوفرمصرف آشور الدولي مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للزبائن من اجل لتلبية احتياجاتهم منها خدمة البطاقة الائتمانية التي تمكن الزبون من شراء الخدمات والمنتجات من المتاجر وعبر الانترنت وتتمتع بعدة مزايا منها :

- تمنح هذه البطاقة بسقف ائتماني محدد
- يمكن للزبون التمتع بخدمة البطاقة الائتمانية من دون الحاجة لوجود رصيد مسبق في الحساب المصرفي وهذا مقابل فائدة متفق عليها وبنسبة سداد يحددها الزبون تتراوح من (5-100%).
- تستخدم للشراء عن طريق الانترنت والهاتف المحمول بنسبة 100% من المبلغ الائتماني .
- بامكان الزبون السحب بنسبة 50% فقط من المبلغ الائتماني.

2- الحوالات : وتنقسم إلى :

- الحوالات المصرفية :وهي تحويل الأموال بين المصارف بدول مختلفة و التحويل المباشر بين صناديق الفروع من دون الحاجة الى فتح حساب وبعمولات بسيطة ومن خدمات الحوالات:

1. خدمة التحويل المصرفي عن طريق نظام RTGS(نظام التسوية الاجمالية في الوقت الفعلي) لحساب الزبون لدى اي مصرف من المصارف المحلية داخل العراق.
2. خدمة التحويل المصرفي لمختلف دول العالم وبعملات مختلفة عن طريق نظام SWIFT عبر شبكة مراسلين المصرف في الخارج .
3. خدمة التحويل المباشر بين صناديق فروع مصرف آشور الدولي من دون الحاجة الى فتح حساب وبأقل العمولات.
4. موني غرام (MoneyGram): يقدم مصرف آشور الدولي خدمة التحويل المالي العالمية موني كرام (MoneyGram)وهي شركة عالمية متخصصة في تحويل الأموال ، لها فروع في 190 دولة يصل الى اكثر من 65000 وكيل، هذه الخدمة متوفرة في جميع فروع مصرف آشور الدولي .

مصرف التنمية الدولي :

1. نبذة عن المصرف

تأسس مصرف التنمية الدولي في (2011) برأسمال مقداره (100,000,000,000) دينارعراقي ذلك حسب متطلبات البنك المركزي العراقي، وقد قام المصرف بزيادة رأس المال على مراحل خلال السنوات (2013 – 2015) ليصبح برأسمال مدفوع مقداره (250,000,000,000) دينار عراقي، وأصبح فيما بعد واحداً من المصارف الرائدة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث يقدم خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه على صعيد الأفراد و الشركات. في الوقت الحالي أصبح المصرف متواجداً في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن بينها إقليم كردستان وذلك عبر إفتتاح (16 وبواقع (220) جهاز صراف آلي و(3000) نقطة بيع مباشر منتشرة في اغلب المحافظات العراقية، بالاضافة إلى جانب مكاتب تمثيل خارجية في لبنان والإمارات العربية المتحدة. حصل المصرف بين العامين (2016 – 2018) على ترخيص اصدار البطاقات الالكترونية (ماستر كارد – فيزا) وإدارتها من شركات الدفع العالمية (ماستر وفيزا) ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع انواع البطاقات المصرفية الالكترونية سواء البطاقات الإئتمانية او بطاقات الدفع المسبقة, (www.idb.com)

2- الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من قبل مصرف التنمية الدولي :

يقدم مصرف التنمية الدولي خدمات الكترونية متطورة تمكن الزبائن من إدارة حساباتهم والقيام بالمعاملات المالية عن طريق الانترنت والهاتف المحمول ، ومن هذه الخدمات هي :

1. الصرافات الآلية : تمكن الزبائن من القيام بالسحوبات النقدية والتحقق من رصيدهم وطباعة كشف الحساب.

2.الادارة النقدية وكشف المرتبات : تمكن الزبائن من ادارة النقد عن طريق الانترنت اي متابعة التدفقات النقدية في اي زمان ومكان والتحكم بها، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من مراقبة اموالهم وتأدية اعمالهم وامكانية تسديد مدفوعاتهم وادارة تقاريرهم .

3.الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول : عن طريق التطبيق الخاص بمصرف التنمية الدولي يمكن للزبون من القيام بالآتي :

- الوصول السريع والسهل الى امواله .
- اجراء كافة المعاملات عن طريق الانترنت .
- التحقق من رصيده .
- متوفر على مدار اليوم 7/24 .

- نقاط البيع المباشر (للتجار) : يمكن للتاجر توطين حسابه المصرفي مع مصرف التنمية لتتحول جميع الاموال التي تدفع الكترونياً من الزبائن (عن طريق البطاقة الالكترونية) إلى حسابه الخاص .
- المركز الخاص بالاتصالات : يوفر المصرف لزبائنه مركز خدمة اتصالات الذي يعمل على مدار 24 ساعة من اجل الاجابة على استفسارات الزبائن و ارشادهم الى الوجهة التي يبحثون عنها عن طريق فريق عمل مهني ومتخصص .
- الرسائل القصيرة : توفر خدمة الرسائل النصية القصيرة من المصرف متابعة ومراقبة المعاملات المصرفية للزبون عن طريق تلقي بحث نصية فورية على هاتف الزبون المحمول لإشعاره بأنشطة حسابات المصرف أو الحركات التي أجراها على بطاقته الائتمانية أول بأول .

تأثير استخدام التكنولوجيا المالية في ربحية المصارف العراقية الخاصة عينة البحث

بعد التعرف إلى المفاهيم المختلفة والتي تتعلق بالتكنولوجيا المالية وايضاً اهم مفاهيم الربحية في المصارف، والتي تعتبر الحجر الاساس لإجراء البحث التطبيقية ومن اجل ذلك سنقوم في هذا الجزء من المبحث بإجراء البحث التطبيقية للجانب النظري على المصارف عينة البحث وهي (مصرف الأهلي العراقي ، ومصرف آشور الدولي ، ومصرف التنمية الدولي) خلال المدة (2023– 2025) ، وذلك عن طريق القيام باستخراج مؤشرات الربحية في المصارف عينة البحث من البيانات المالية للمصارف، وذلك بالإعتماد على التقارير السنوية (قائمة الدخل – قائمة التدفق النقدي) ، وعرض نتائج البحث التي تم التوصل إليها من أجل القيام تحليلها وتفسيرها لمعرفة تاثير التكنولوجيا المالية في ربحية المصارف عينة البحث من خلال المقارنة بين ربحية المصارف قبل استخدام التكنولوجيا المالية وبعد استخدامها لنتمكن من خلالها اثبات أو نفي الفرضية والتوصل إلى نتيجة البحث .

ثالثا : تحليل ومناقشة نتائج البحث

اولاً: المصرف الأهلي العراقي

1-معدل العائد على حقوق الملكية : من خلال الجدول2))، نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يأخذ بالتزايد على طول مدة البحث، إذ بلغ في عام 2023 (3.55%)، ثم اخذت النسبة في التزايد في عام 2024 لتصل الى (7.03%)، أما في عام 2025، فقد بلغت النسبة (8.38%). ويعود هذا التزايد في النسب الى تحقيق المصرف لارباح جديدة خلال عام 2025 وذلك نتيجة لتبنيه لخدمات جديدة ومتنوعة مقدمة الى الزبائن ساهمت في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، وايضاً من الاسباب الاخرى التي ادت الى زيادة هذه النسبة هي زيادة صافي الربح، وذلك بسبب التوجه الى التوسع في تقديم الخدمات المالية الألكترونية المتنوعة وايضاً التطبيقات الألكترونية، والتي ادت الى زيادة إيرادات المصرف من عمولات خدمات الصراف الالي وعمولات البطاقات الالكترونية المختلفة. ولان الايرادات جزء من اجزاء صافي الربح، فبالتالي أدت الى زيادة صافي الربح للمصرف .

2-معدل العائد على الموجودات : اخذت هذه النسبة في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث إذ بلغت (1.58%) خلال عام 2019، وازدادت خلال عام 2024 لتصل الى (2.60%)، ثم عادت الى الانخفاض في عام 2025 حتى أصبحت (1.92%). تعتبر سنة 2024 افضل سنة من سنوات البحث لأن المؤشر ارتفع فيها الى (2.60%)، وهذا يدل على كفاءة ادارة المصرف في ادارة موجوداتها، و دلالة على ان المصرف يكسب المزيد من الاموال على استثمارات اقل، اما في عام 51، فقد انخفضت النسبة الى (1.92%)، وذلك بسبب انخفاض صافي الربح بعد الضريبة للمصرف في هذه السنة الى 9,117,752 مليون دينار عراقي بعد أن كان 19,828,039 مليون دينار لعام 2024، وايضاً نتيجة لزيادة عدد الموجودات لتصل الى 1,821,341,840 دينار عراقي لعام 2025 بعد ان كانت 893,205,652 دينار عراقي لعام 2024 . ويرجع سبب انخفاض نسبة معدل العائد على الموجودات الى اتجاه المصرف لشراء موجودات إضافية، وتقديم تسهيلات ائتمانية جديدة من دون ان يقابله صافي ربح يقابل هذا التوسع في التسهيلات الائتمانية وشراء الموجودات.

الجدول (2): مؤشرات قياس نسب الربحية في مصرف الأهلي العراقي للمدة (2023-2025)

المؤشرات	السنوات	2023	2024	2025
	معدل العائد على حقوق الملكية %	3.55	7.03	8.38
	معدل العائد على الموجودات %	1.58	2.60	1.92
	معدل دوران الموجودات %	5.47	6.05	4.56
	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف%	5.15	2.73	1.78

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية المذكورة في تقارير المصرف للمدة (2023-2025)

3- معدل دوران الموجودات يتخذ هذا المؤشر المنحى نفسه الذي اتخذه المؤشر السابق، إذ بلغ في عام 2019 (5.47%) أما في عام 2020 ، فقد وصل الى اعلى مستوى له (6.05%) وعاود الانخفاض في عام 2025 ليصل الى (4.56%). ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة في عام 2023 الى (5.47%) الى انخفاض الايرادات بنسبة اعلى من انخفاض الموجودات. اما في عام 2021 ، فعلى الرغم من زيادة الايرادات بمقدار 19,530,742 دينار عراقي عن سنة 2020 الا ان الزيادة في الموجودات كانت اكبر من الزيادة في الايرادات، حيث كانت الزيادة بمقدار 928,136,188 دينار عراقي نتيجة للزيادة في عدد من فقرات الموجودات مثل (أرصدة لدى البنك المركزي والمصارف ، النقد ، التسهيلات الائتمانية).

4-معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف : سلوك هذا المؤشر هو سلوك تناقصي خلال سنوات البحث، إذ بلغت النسبة الاعلى في عام 2023 (5.15%) اما في عام 2024 ، فقد انخفضت لتصل الى (2.73%) واستمرت في الارنخفاض لسنة 2025 الى (1.78%). ان ارتفاع هذه النسبة لسنة 2023 يعود لزيادة صافي الربح بعد الضريبة، وايضاً لانخفاض ودائع الزبائن لتلك السنة، وبالتالي ادى الى ارتفاع هذا المؤشر لسنة 2023 ، أما انخفاضه لسنة 2025 فيعود الى زيادة في صافي الربح بمقدار 10,710,287 دينار عراقي عن سنة 2023 الا ان هذه الزيادة لا تكفي لمواجهة الزيادة في ودائع الزبائن وحقوق الملكية ، كذلك عام 2025 فأن صافي الربح قد ازداد بمقدار 6,293,986 دينار عراقي الا ان يقابله زيادة اكبر في مقدار الودائع وحقوق الملكية. مما تقدم يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية كانت غائبة التأثير للسنة الاولى (2023) إلا ان تأثيرها بدأ في الظهور في السنتين التالية، وبدأت في التأثير على ربحية المصرف بسبب الارتفاع في صافي الربح الناتج عن العمولات المكتسبة من بعض الممارسات

الالكترونية التي يقوم بها المصرف مثل نظام RTGS و الصرافات الآلية والبطاقات الالكترونية .

ثانياً- مصرف آشور الدولي :

1-معدل العائد على حقوق الملكية : من خلال ماموضح في جدول (3) يتبين بأن هذه النسبة تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغت في عام 2023 (2.26%)، أما في عام 2025 فترتفع النسبة لتصل الى اعلى مستوى لها وهي (5.42%)، وهذا نتيجة للارتفاع الكبير في صافي الربح بمقدار 8,778,793 دينار عراقي، وأن من أهم الاسباب التي أدت الى زيادة صافي الربح هي الزيادة في الإيرادات والفوائد المصرفية التي حصل عليها المصرف نتيجة لتبني خدمات الكترونية جديدة، مثل عمليات التحويل الخارجية والخدمات المقدمة من خلال موقع المصرف الالكتروني وخدمة جهاز الدفع الالكتروني POS . وتعاود في الانخفاض في عام 2025 الى (2.70%)، وذلك بسبب الزيادة في حجم المصروفات التي يتحملها المصرف .. (المصروفات التشغيلية ، والمصاريف الاجمالية بصورة عامة) .

2-معدل العائد على الموجودات : سلوك هذا المؤشر هو سلوك متباين بين الارتفاع والانخفاض. إذ بلغ (1.50%) في عام 2023، أما في 2025 فقد ارتفع المؤشر ليصل الى (3.11%)، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في صافي الربح عن السنة السابقة الموضح في المؤشر السباق وايضاً بسبب الارتفاع في حجم الموجودات، أما في عام 2025، فقد عاود المؤشر في الانخفاض الى (1.24%)، وهذا بسبب الانخفاض في معدل صافي الربح بعد الضريبة وايضاً بسبب الارتفاع في حجم الموجودات لدى المصرف مثل التوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية أو زيادة عدد النقد لدى المصارف الأخرى، والمصارف المركزية .

الجدول 3: مؤشرات قياس نسب الربحية في مصرف آشور الدولي للمدة (2023-2025)

المؤشرات	السنوات	2023	2024	2025
	معدل العائد على حقوق الملكية %	2.26	5.42	2.70
	معدل العائد على الموجودات %	1.50	3.11	1.24
	معدل دوران الموجودات %	3.80	16.7	3.67
	معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف%	**1.48**	**3.83**	**1.73**

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية المذكورة في تقارير المصرف للمدة (2023-2025)

3-معدل دوران الموجودات : اتجه هذا المؤشر بنفس اتجاه المؤشرين السابقين من حيث التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ففي عام 2023 كان (3.80%)، اما في عام 2024 فقد ارتفع بشكل كبير ليصل الى (16.7%) ويعود هذا الارتفاع الكبير الى الارتفاع في الإيرادات، والتي من ضمنها عمولات الصرافات الآلية، وعمولات التحويل الخارجي، وعمولات البطاقات الائتمانية، بالاضافة الى الارباح الناتجة من التداول في العملات الاجنبية، اما في عام 2025 فقد عاودت النسبة الى الانخفاض لتصل الى ادنى مستوى لها وهو (3.67%) وذلك بسبب انخفاض الايرادات عن سنة 2024 بسبب بعض السياسات والقيود التي وضعت على عمليات التداول في العملات الأجنبية والفوائد المكتسبة .

4-معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف : لم يختلف هذا المؤشر عن بقية المؤشرات السابقة في التراوح بين الارتفاع والانخفاض، بحيث كان في عام 2023 يبلغ (1.48%)، اما عام 2024 فقد ارتفع هذا المؤشر الى اعلى مستوى له ليصل الى (3.83%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الارتفاع في صافي الربح عن السنة السابقة بالاضافة الى الزيادة في حقوق الملكية ، اما في عام 2025 فقد تراجع الى (1.73%)، وهذا نتيجة الى الانخفاض الكبير في صافي الربح عن سنة 2024 بالاضافة الى زيادة كل من حقوق الملكية وحجم الودائع وهذا بدوره اثر في المؤشر بصورة سلبية .

مما تقدم يمكن القول بأن عند استخدام المصرف للتكنولوجيا المالية أدى الى زيادة اغلب نسب الربحية محققة اعلى مستوى لها، إذ ارتفعت إيرادات المصرف بسبب العمولات التي يحصل عليها من جراء تقديمه للخدمات الالكترونية الى الزبائن سواء عمولة الصرافات الآلية او غيرها من العمولات والتي تعتبر جزءاً من صافي الربح بعد الضريبة، وأن الانخفاض الملحوظ في معظم المؤشرات في عام 2025 هو بسبب ارتفاع التكاليف التي يتكبدها المصرف مقابل الخدمات التي يقدمها سواء كانت تكاليف تشغيلية ام إدارية ... إلخ . وايضاً بسبب بعض السياسات التي تضعها السلطة النقدية على المصرف، من حيث العمولات والفوائد المتحصلة .

ثالثاً- مصرف التنمية الدولي :

1-معدل العائد على حقوق الملكية : من الجدول (4) نلاحظ أنّ معدل العائد على حقوق الملكية يتزايد تدريجيا من عام 2023 وصولاً الى عام 2024، بحيث كان يبلغ في عام 2023 (1.82%). أما عام 2024 فقد بلغ (4.58%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادة في صافي الربح بعد الضريبة للمصرف، وأيضاً زيادة في حقوق الملكية . وهذا ينطبق أيضاً على المعدل لعام 2025 ، إذ ارتفع المعدل ليصل الى (5.78%) بسبب الارتفاع الملحوظ في صافي الربح بعد الضريبة عن سنة 2024 بمقدار 4,338,656 دينار عراقي .

2-معدل العائد على الموجودات : يتذبذب هذا المؤشر بين السنوات مابين الارتفاع والانخفاض، بحيث كان يبلغ في عام 2023 (0.62%)، وهو معدل ليس في صالح المصرف، إلا أن هذا المعدل قد ارتفع في عام 2024 ليصل الى 1.21%، وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في صافي الربح عن سنة 2023 ، وايضاً بسبب الزيادة في اجمالي الموجودات الذي بلغ 1,069,745,295 دينار عراقي نتيجة لزيادة الارصدة لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى أو لزيادة النقد لدى المصرف، أما عام 2025 فقد عاودت النسبة في الانخفاض لتصل الى (1.14%) على الرغم من زيادة صافي الربح عن سنة 2024 إلا أن الارتفاع في اجمالي الموجودات كان اكبر من الارتفاع في صافي الربح بسبب التسهيلات الائتمانية

المقدمة أَو بسبب زيادة النقد لدى المصارف المركزية او المصارف الأُخرى .

الجدول 4: مؤشرات قياس نسب الربحية في مصرف التنمية الدولي للمدة (2023-2025)

المؤشرات / السنوات	2023	2024	2025
معدل العائد على حقوق الملكية %	1.82	4.58	5.78
معدل العائد على الموجوات %	0.62	1.21	1.14
معدل دوران الموجودات %	5.55	5.82	5.17
معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف%	0.72	1.37	1.42

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية المذكورة في تقارير المصرف للمدة (2023-2025)

3-معدل دوران الموجودات : يتشابه سلوك هذا المؤشر مع المؤشر السابق، فيما يتعلق بالتذبذب مابين الارتفاع والانخفاض إلا أن مستوى التذبذب طفيف مقارنة بالمؤشر السابق، بحيث كان المعدل لسنة 2023 يبلغ (5.55%)، اما عام 2020، فقد بلغ (5.82%) بسبب الارتفاع في مستوى الإيرادات، وايضاً الارتفاع في مستوى الموجودات عن السنة السابقة نتيجة لزيادة النقد لدى المصارف المركزية، والمصارف الأُخرى وزيادة عمولات الخدمات المقدمة الى الزبائن، ونسبة الفوائد المتحصلة ، أَما عام 2025 فقد عاودت النسبة في الانخفاض البسيط ليصل إلى (5.17%) نتيجة لزيادة الموجودات بنسبة اكبر من الزيادة في الإيرادات .

4-معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف : يتجه هذا المؤشر بنفس اتجاه المؤشر الأَول حيث يبدأ بالارتفاع تدريجياً، ففي عام 2023 كان يبلغ (0.72%)، وهي نسبة ليست جيدة للمصرف ، إلا أن هذه النسبة ارتفعت في عام 2024 لتصل إلى (1.37%) نتيجة لزيادة صافي الربح بالاضافة الى زيادة حقوق الملكية وودائع الزبائن وهذا ينطبق على عام 2021 عندما بلغت النسبة (1.42%)، وذلك بسبب الارتفاع في كل من صافي الربح نتيجة لزيادة الايرادات والتي تعتبر المؤثر في صافي الربح وايضا نتيجة لزيادة كل من حقوق الملكية وودائع الزبائن . مما تقدم يمكن القول أن المصرف قام بتبني عدد من التكنولوجيا المالية وطرحها في السوق تأثيراً ايجابيا في ربحية المصرف من خلال العمولات المتحصلة منها سواء عمولات أجهزة الصراف الآلي او عمولات التحويلات الخارجية او عمولات البطاقات الالكترونية المتنوعة وان الزيادة في ربحية المصرف أدت إلى الزيادة في مؤشرات نسب الربحية ، أما انخفاض بعض المؤشرات فيعود إلى التكاليف التي يتحملها المصرف مقابل تبنيه للتكنولوجيا المالية والتكاليف المتعلقة بالموظفين وغيرها.

من خلال ما سبق، وبعد عرض مؤشرات الربحية للمصارف عينة البحث، نلاحظ أنَّ التغيرات الكبيرة التي حصلت هي خلال عام 2024 ، وهذا يعود إلى جائحة كورونا والتي اجبرت الافراد على اللجوء الى المصارف من اجل اكمال معاملاتهم والحصول على رواتبهم وتحويل الاموال بين البلدان،على الرغم من ان تلك المنتجات كانت موجودة الا ان استخدامها اثناء وبعد الجائحة اصبح بصورة اكبر ، وعلى الرغم من الاثار السلبية التي تركتها جائحة كورونا على جميع القطاعات الا ان يمكن اعتبارها نقطة تحول في سلوكيات كل من الافراد تجاه المصرف وسلوكات المصرف تجاه التكنولوجيا المالية ، وهذا مايجب ان تعمل عليه المصارف العراقية وان توفير منتجات التكنولوجيا المالية غير كافي وانما توعية الزبائن وحثهم على استخدمها هو التحدي ، ولهذا يمكن القول بأن بعد عام 2024 اصبحت المصارف تتنافس فيما بينها لتقديم خدمات مميزة الى الزبون وهذا ما دفعها الى تبني ابتكارات الكترونية جديدة وطرحها في الاسواق للتنافس مع المصارف الاخرى من اجل زيادة قاعدتها الجماهيرية، وبالتالي زيادة عدد الودائع وزيادة العمولات المتحصلة من الزبائن نتيجة لاستخدامهم لتلك الخدمات.

عرض نتائج التحليل الاحصائي

وصف عينة البحث

تم وصف العينة من خلال الاستبيان على كل من (اسم المصرف ، والعنوان الوظيفي ، والجنس ، والعمر ، والمستوى الدراسي ، وعدد سنوات الخبرة) ، وسيتم الاعتماد على كل من التكرارات والنسب المئوية للتعبير عن تلك الخصائص ، وادخالها في المعالجات الاحصائية لاحقاً .

اختبار المتوسطات

تم اجراء اختبار الفروق بين المتوسطات على مستوى فقرات الاستمارة بين المصارف لمعرفة امكانية اجراء التحليل على مستوى المصارف بشكل عام ام لكل مصرف على حده، وذلك في ضوء نتيجة اختبار الفرضيه الآتيه:

على الاقل متوسط واحد مختلف:H1 VS

$H0:\mu1=\mu2=\mu3$

ففرضية العدم (H0) تدل على عدم وجود اختلاف مابين اجابات عينات البحث الثلاث، وبالتالي سيتم الاعتماد على اجابات الفقرات بالمجموع من دون تقسيم الاجابات بحسب المصارف. وهذا يعتبر دلالة على انه يوجد اجماع على ان التكنولوجيا المالية هي سبب من أسباب الارتفاع في ربحية المصارف عينة البحث. وعلى العكس فأن الفرضية الاولى (H1) تدل على وجود اختلاف واحد مابين الاجابات وبالتالي سيتم اتخاذ الاجابات بحسب المصارف عينة البحث .

1- اجراء اختبار كروسكال والس على مستوى الفقرات أي أنه تم أخذ جميع الاسئلة المذكورة في الاستبانة والتي عددها x=42

يلاحظ من خلال نتائج الاختبارات وبصورة عامة قبول الفرضية الصفرية ،(H0) لان مستوى المعنوية كان اكبر من (0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق معنوية في إجابات العينة على مستوى المصارف وبالتالي امكانية دمج البيانات واجراء التحليل .

ومن أجل تأكيد ما ورد في الفقره الاولى سيتم حساب اختبار (F) من خلال جدول تحليل التباين، وعلى مستوى المتغيرين الرئيسين التكنولوجيا المالية وابعادها الستة والربحية .

ومن خلال ما انتجتة المعالجة الاحصائية ، نلاحظ بأن جميع نتائج الاختبار كانت بمستوى معنوية أعلى من (0.05)، وهذا

يعني قبول فرضية العدم، والتي تدل على عدم وجود فرق مابين اجابات العينة، ولذلك سيتم إجراء التحليل بصورة عامة بغض النظر عن المصارف عينة البحث .

العلاقات

تم اعطاء الرموز الاتية للتعبير عن متغيرات البحث :
(z) يشير الى المتغير المستقل التكنولوجيا المالية وابعاد المتغير هي (z1) دور الادارة في تبني التكنولوجيا المالية وان (z2) هي البطاقات الالكترونية وان (z3) هي اجهزة الصراف الآلي وان (z4) هي التحويلات الماليه وان (z5) هي الخدمات المصرفية وان (z6) هي التكنولوجيا المالية الحديثة اما المتغير المعتمد فتم اعطاؤه الرمز (Y) والذي يمثل ربحية المصارف.
عند ملاحظة علاقة المتغير التابع (y) بالبعد الأول للمتغير التابع (z1)، والمتمثل في دور الادارة نجد أن معامل الارتباط هو (0.463)، وعند مستوى معنوية (.000) وحجم عينة (131) ، وكذلك علاقته بالبعد الثاني (z2) المتمثل بالبطاقات الالكترونية نجد معامل الارتباط مابينهم هو (0.263) ، والبعد الثالث (z3)المتمثل في الصرافات الالية بمعامل ارتباط مقداره (0.228)، والبعد الرابع (z4) المتمثل بالتحويل المالي بمعامل ارتباط مقداره (0.381)، اما البعد الخامس (z5) المتمثل بالخدمات المصرفية فأن معامل الارتبط مابينه وبين المتغير التابع هو (0.438)، والبعد السادس (z6) والمتمثل بالمنتجات المصرفية الاخرى فقد وصل معامل الارتباط مابينه وبين المتغير التابع الى (0.335).
ولذلك جميع العلاقات المذكورة آنفاً تدل على ان العلاقة طردية فيما بين التكنولوجيا المالية وربحية المصرف، لان جميع النتائج المذكورة هي موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (1%) وكذلك ابعاد المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) مع المتغير المعتمد (ربحية المصارف)، وذلك بالاعتماد على قيمة (P-value) التي كانت اقل من (0.01).

التاثير:

تم حساب تاثير المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) على المتغير المعتمد (ربحية المصارف) .
يلاحظ ان هناك اثراً ذا دلالة احصائية للمتغير المستقل على المتغير المعتمد وذلك من خلال ملاحظة المؤشرات الثلاثة وهي ان قيمة معامل التحديد المصحح كانت (0.263)، وهذا يعني ان المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) يشرح تقريبا (0.263) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (ربحية المصارف) وما تبقى يعود لمتغيرات اخرى لم تاخذ بنظر الاعتبار كالوضع الاقتصادي للبلد او المخاطر التي يتعرض لها المصرف .
اما اختبار (F) فكان ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يشير الى ان شكل العلاقة الخطية ككل مقبوله حيث كانت قيمة (P-value) اقل من (0.01) .
وبالنسبه لاهمية المتغير المستقل في الانموذج أشار اختبار (t) الى اهمية وجوده في الانموذج حيث كان ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) وكانت قيمة معامل الانحدار (الاثر) هي (0.554) اي ان المتغير المستقل ذو تاثير ايجابي على المتغير المعتمد . وهذا يؤدي الى قبول التأثير من التكنولوجيا المالية بأبعادها الستة في ربحية المصرف تأثيراً ايجابياً . كما تم حساب تاثير كل من ابعاد المتغير المستقل على المتغير المعتمد والتي كانت جميعها ذو دلالة معنوية وكما موضح في جداول النتائج التالية حيث يتم مناقشة النتائج من خلال المؤشرات الثلاثة التي تم مناقشتها على مستوى المتغير المستقل والمتغير المعتمد .
ومن خلال نتائج جداول البرنامج SPSS تبين الاتي : ان قيمة معامل التحديد المصحح كانت (0.208) وهذا يعني ان البعد الاول للمتغير (z1) المستقل (دور الادارة) يشرح تقريبا (0.208) من التغيرات الحاصله في المتغير المعتمد (ربحية المصارف). أما اختبار (F) فكان ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يشير الى ان شكل العلاقة الخطية ككل مقبوله حيث كانت قيمة (P-value) اقل من (0.01) .
وبالنسبة لاهمية البعد الاول (z1) للمتغير المستقل في الانموذج أشار اختبار (t) الى أهمية وجوده في الانموذج حيث كان ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.01) وكانت قيمة معامل الانحدار (الاثر) هي (0.453) اي ان المتغير المستقل ذو تاثير ايجابي على المتغير المعتمد . اما بالنسبة الى البعد الثاني(z2) للمتغير المستقل (البطاقات الالكترونية) فأن قيمة معامل التحديد المصحح كانت (0.062) ، وهذا يشرح تقريبا (0.062) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (ربحية المصارف). وبالنسبة لاهميته في الانموذج اشار اختبار (t) الى اهمية وجوده في النموذج حيث كان ذا دلاله احصائيه عند مستوى معنويه (0.01) وكانت قيمة معامل الانحدار (الاثر) هي (0.190) أي أن المتغير المستقل ذو تاثير ايجابي على المتغير المعتمداما البعد الثالث (z3) للمتغير المستقل (الصراف الآلي) فإن قيمة معامل التحديد المصحح لديه كانت (0.045) وهذا يشرح تأثيره بقدر (0.045) من التغيرات الحاصله في المتغير المعتمد (ربحية المصارف)
وبالنسبه لاهميته في الانموذج أشار اختبار (t) إلى أهمية وجود البعد الثالث للمتغير المستقل في الانموذج .
اما البعد الرابع (z4) للمتغير المستقل (التحويلات المالية)، فإن قيمة معامل التحديد المصحح لديه كانت (0.138)، وهذا يشرح تأثيره بقدر (0.138) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (ربحية المصارف).
أما البعد الخامس (z5) للمتغير المستقل (الخدمات المصرفية) فإن قيمة معامل التحديد المصحح لديه كانت (0.185)، وهذا يشرح تأثيره بقدر (0.185) من التغيرات الحاصله في المتغير المعتمد (ربحية المصارف)
أما قيمة معامل التحديد المصحح للبعد السادس (z6) للمتغير المستقل (منتجات أُخرى) كانت (0.106) وهذا يشرح تأثيره بقدر (0.106) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (ربحية المصارف) .
وهكذا يمكن توضيح تأثير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) في المتغير التابع (ربحية المصارف) من خلال الجدول الآتي :

الجدول 5: تأثير ابعاد المتغير المستقل في المتغير التابع

البعد	التأثير (%)
البعد الأول (دور الإدارة)	0.45
البعد الثاني (البطاقات الالكترونية)	0.19
البعد الثالث (الصرافات الآلية)	0.16
البعد الرابع (التحويلات المالية)	0.27
البعد الخامس (الخدمات المصرفية)	0.34
البعد السادس (منتجات أخرى)	0.18

المصدر : اعداد الباحثين .

بناءاً على الجدول المذكور نلاحظ أن اعلى تأثير في ربحية المصارف هو من البعد الاول المتمثل في دور الإدارة في تبنيها لمنتجات التكنولوجيا المالية في المصارف، وسعيها لزيادة الوعي بتلك المنتجات، واقامة ورش تدريبية لتعريف الموظفين والزبائن بأهمية تلك الخدمات . اما في المرتبة الثانية فقد جاء البعد الخامس المتمثل في الخدمات المصرفية التي تقدم عن طريق الانترنت والتطبيقات الالكترونية للمصرف التي تسهل عملية تقديم الخدمة المصرفية الى الزبون وتقلل من الجهد والكلفة . وفي المرتبة الثالثة جاء البعد الرابع، حيث حازت خدمة التحويلات المالية اهتماماً كبيراً من قبل الزبون وازدادت حاجتهم اليها وهذا ادى الى زيادة الاقبال على المصارف المقدمة لتلك الخدمة وبالتالي زيادة ربحية المصرف . اما البعد الثاني فقد حصل على المرتبة الرابعة في درجة تأثيره في المصرف والمتمثل في البطاقات الالكترونية . اما في المرتبة الخامس فقد حصل عليها البعد السادس المتمثل في الانظمة المستخدمة في المصرف من اجل اتمام العمليات المالية الداخلية والخارجية في المصرف والتي تسهل من عمل المصرف وتقلل الوقت المستغرق في اتمام تلك العمليات . اما في المرتبة الاخيرة فقد كانت للبعد الثالث المتمثل في الصرافات الالية ، ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة الى انخفاض الوعي لدى الجمهور، وارتباطهم بالتعاملات المالية الكاش، وعدم الاعتماد على الصرافات الالية المتوفرة في جميع الاماكن الرئيسية للحصول على اموالهم عند الحاجة بدلا من حملها وتحمل مخاطر الضياع او السرقة . لذا من الضروري قيام المصارف بعمل حملات إعلانية وتثقيفية، لتشجيع الجمهور على استخدام منتجات التكنولوجيا المالية . وممّا سبق نتوصل الى ثبوت الفرضيات الثلاثة، والتي مفادها بأن دور الإدارة مهم وضروري في تبني التكنولوجيا المالية، وهذا ما تم اثباته من خلال حصول البعد الاول، والمتمثل بدور الإدارة بأعلى نسبة تأثير في الربحية المصارف . اما الفرضية الثانية فمفادها بأن استخدام تلك التكنولوجيا يرجع الى درجة وعي الزبائن وهذا يثبت انخفاض نسب تأثير البطاقات الالكترونية والصرافات الالية لأن هاتين الخدمتين لا تعدان من الأساسيات الضروريات لدى الزبائن في الوقت الحالي، الا ان هناك توجهات من البنك المركزي العراقي لتقليل إستخدام النقد في السوق، والاعتماد على البطاقات الالكترونية، وأجهزة الدفع الالكتروني Pos، اما الفرضية الثالثة والتي مفادها بأن التكنولوجيا المالية بإختلاف منتجاتها تؤثر ايجابياً في ربحية المصارف التي تبنت هذه التكنولوجيا وهذا ما اثبتته مختلف المقاييس التي تم استخدامها في هذا المبحث .

أولا: الاستنتاجات:

1. أسهمت التكنولوجيا المالية في خفض كلفة تقديم الخدمات المصرفية وتقليص الإجراءات الروتينية، مما خفف العبء المالي والزمني عن المصرف والزبون، وأتاح الحصول على الخدمة دون الحاجة إلى زيارة الفروع.
2. تبنّت المصارف محل الدراسة منتجات مالية رقمية بهدف تعزيز الربحية وتحسين الكفاءة التشغيلية والمحافظة على قدرتها التنافسية، الأمر الذي انعكس في تنوع الخدمات وسرعة إنجازها واستقطاب زبائن جدد مع الحفاظ على القائمين.
3. يلعب القرار الإداري دوراً محورياً في نجاح التحول الرقمي، سواء في الانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الإلكترونية أو في نشر ثقافة الاستخدام بين الموظفين والزبائن من خلال التدريب والتحفيز.
4. ما يزال أثر البطاقات الإلكترونية في الربحية محدوداً مقارنة بالدول المتقدمة رقمياً، ويرتبط ذلك بضعف الوعي المجتمعي وتفضيل التعامل النقدي إلى جانب التخوف من الظروف الاقتصادية.
5. جاء تأثير الصرافات الآلية منخفضاً تبعاً لانخفاض استخدام البطاقات الإلكترونية، إضافة إلى القلق من الأعطال أو المشكلات الفنية المحتملة.
6. كان للتحويلات المالية المحلية والدولية أثر إيجابي واضح في الربحية نتيجة زيادة الإقبال عليها واعتماد المصارف على العمولات كمصدر دخل مباشر، فضلاً عن تعزيز السمعة السوقية.
7. حققت الخدمات المصرفية عبر المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف مستوى تأثير جيد في الربحية، لكونها تقلل الكلفة والجهد وتوسّع نطاق الوصول إلى العملاء في مختلف المناطق.
8. ساهمت أنظمة التسوية الآنية والمقاصة الإلكترونية في رفع كفاءة العمليات الداخلية وتسريع إنجاز المعاملات، مما دعم الأداء المالي للمصارف.
9. أظهرت النتائج أن الفئة العمرية الشابة كانت الأكثر تمثيلاً في العينة، وهو ما يعكس قابلية أعلى لتبني الخدمات الرقمية ووعياً أكبر بأثرها الإيجابي في أداء المصارف.
10. ثبت وجود علاقة تأثير إيجابي بين التكنولوجيا المالية وربحية المصارف، وكذلك بين محاور التكنولوجيا المالية نفسها، بما يؤكد دورها المتكامل في تعزيز الأداء المالي.
11. تتنافس المصارف في تطوير خدمات رقمية مبتكرة للحفاظ على حصتها السوقية، من خلال تسهيل الإجراءات وتحسين جودة الخدمة وتقديم حوافز للعملاء الدائمين.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة تعزيز تبني التكنولوجيا المالية في المصارف العراقية باعتبارها أداة رئيسة لتحسين جودة الخدمات وزيادة الربحية.

2. تكثيف البرامج التدريبية والتوعوية للموظفين والعملاء لرفع مستوى المعرفة الرقمية وتعزيز الثقة في استخدام الخدمات الإلكترونية.
3. الاستمرار في تطوير منتجات مالية مبتكرة تدعم القدرة التنافسية وتُسهم في استقطاب العملاء وتعزيز ولائهم.
4. استقطاب كوادر مؤهلة تقنياً قادرة على إدارة الأنظمة الرقمية ومعالجة المشكلات بكفاءة وسرعة.
5. تشجيع الموظفين على استخدام الخدمات الرقمية عملياً بما يعزز مصداقيتها ويسهم في نشر ثقافتها مجتمعياً.
6. تشكيل فرق متخصصة لمتابعة الخدمات الإلكترونية والتواصل المستمر مع العملاء لضمان جودة الأداء ومعالجة أي خلل بصورة فورية.
7. تحفيز استخدام البطاقات الإلكترونية من خلال برامج مكافآت تقلل الاعتماد على النقد وتدعم ثقافة الدفع الرقمي.
8. تحديث البنية التحتية التقنية بصورة مستمرة لمواكبة التطورات العالمية في المجال المالي الرقمي.
9. تعزيز دور الجهات الرقابية في دعم التوعية المصرفية والتسويق للخدمات الرقمية مع توفير الصيانة المستمرة لضمان الثقة والاستقرار.
10. الإفادة من التجارب الإقليمية والدولية في تطبيق التكنولوجيا المالية، مع دراسة التحديات السابقة لتفادي آثارها السلبية مستقبلاً.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد.

References:

1. Khudair, Riam Khalil, & Al-Azzawi, Ibtisam Ali Hussein. (2023). *Ta'thir Al-Tiknologia Al-Malia fi Al-Munafasa Al-Masrifiya*. Dirasat Iqtisadiya, No. 49, pp. 119–134.
2. Fawzi, Amani. (2021). *Dawr Al-Tahawul Al-Raqmi fi Al-Qita' Al-Masrifi Al-Misri fi Zill Ja'ihat Corona: Dirasah Maydaniyah*. Al-Majallah Al-Jina'iyyah Al-Qawmiyyah, 64(2), 51–87.
3. Bakhit, Mohammed Bahaa Al-Din Mohammed, Awad, Abdelmonem Saad Abdel Rabbo, & Ezz Al-Din, Aser Hassan Youssef. (2018). *Athar Al-Khadamat Al-Masrifiya Al-Elektroniyya 'ala Ribhiyyat Al-Bunuk Al-Tijariyah: Dirasah Tatbiqiyyah 'ala Al-Bunuk Al-Tijariyah Al-Libiyah khilal Al-Fatra 2008–2016*. Majallat Al-Buhuth Al-Muhasabiyyah, No. 2, 166–216.
4. Al-Ta'anmah, Abdullah Hassan. (2020). *Al-Tiknologia Al-Malia fi Al-A'mal Al-Masrifiya*. Paper presented at: Al-Mu'tamar Al-'Ilmi Al-Dawli Al-Sabi' – Kulliyat Al-A'mal. Jami'at Al al-Bayt.
5. Al-Qadhafi, Mohammed Al-Tayyib Musa, & Al-Hassi, Jum'ah Khalifa. (2012). *Muhaddidat Al-Ribhiyyah fi Al-Masarif Al-Tijariyah Al-Libiyah: Dirasah Muqaranah bayna Al-Masarif Al-Tijariyah Al-Libiyah khilal Al-Fatra 1995–2005* (Unpublished master's thesis). University of Benghazi, Benghazi.
6. Fattouh, Wissam Hassan. (2018). *Al-Sayrafah wa Al-Tiknologia Al-Malia (Fintech): Thawrah 'Alamiyyah fi Wajh Al-Khadamat Al-Taqlidiyyah*. Majallat Ittihad Al-Masarif Al-'Arabiyyah, No. 448, p. 1.
7. Nis, Sa'idah. (2022). *Al-Tiknologia Al-Malia Fursah li Tatwir Al-Khadamat Al-Malia*. Majallat Al-Buhuth Al-Iqtisadiyah Al-Mutaqaddimah, Vol. 7, No. 2, 226–242.
8. Al-Hadid, Al-Batoul Nayef Falah, & Al-Dahiyat, Ahmad Abdelrahim Mohammed. (2018). *Al-'Awamil Al-Mu'aththirah 'ala Ribhiyyat Al-Masarif: Dirasah Tahliliyah: Al-Masarif Al-Tijariyah Al-Mudrajah fi Bursat 'Amman lil-Fatra 2012–2017* (Unpublished master's thesis). Al-Balqa Applied University, Al-Salt.
9. Basha, Nihad Ibrahim. (1987). *Ribhiyyat Al-Masarif Al-Tijariyah*. Majallat Ittihad Al-Masarif Al-'Arabiyyah, Vol. 7, No. 80, 30–35.
10. Ali, Nadia Ahmed Abbas Mohammed, & Al-Shukri, Ibrahim Fadl Al-Mawla Al-Bashir. (2021). *Athar Idarat Al-Siyulah fi Ribhiyyat Al-Masarif: Dirasah Tahliliyah 'ala Masraf Al-Sharq Al-Awsat lil-*

Istithmar fi Al-'Iraq lil-Fatra 2003–2018. Majallat Al-Qulzum lil-Dirasat Al-Iqtisadiyah wa Al-Ijtima'iyyah, No. 8, 187–202.

11. Al-Amin, Hamza Abdullah, & Al-Siddiq, Nour Al-Din Nasser. (2021). *Mukhatar Al-I'timan wa Atharuha 'ala Ribhiyyat Al-Masarif Al-Tijariyah: Dirasah Tatbiqiyyah 'ala Al-Masarif Al-Tijariyah Al-Libiyah*. Majallat Jami'at Benghazi Al-'Ilmiyyah, Vol. 34, No. 1, 154–164.
12. Hamza, Hassan Karim, & Al-Jalal, Hussein Mohammed Ali Hatem. (2021). *Dawr Al-I'timanat Al-Ta'ahhudiyyah fi Ribhiyyat Al-Masarif Al-Tijariyah: Dirasah 'ala 'Ayinah min Al-Masarif Al-Tijariyah Al-Khassah Al-Mudrajah fi Suq Al-Awraq Al-Maliyah lil-Muddah 2011–2015*. Majallat Kulliyat Al-Tarbiyah lil-Banat lil-'Ulum Al-Insaniyah, Vol. 15, No. 29, 347–370.
13. Al-Fadhili, Abdullah Rajab, & Salim, Mohammed Ali. (2024). *Athar Al-Mukhatar Al-Jiyusiyasiyyah 'ala Ribhiyyat Al-Masarif Al-Tijariyah: Dalil Qiyasi min Duwal Majlis Al-Ta'awun Al-Khaliji*. Majallat Afaq Iqtisadiyah, Vol. 10, No. 1, 217–238.
14. Mohammed, Ali Mahmoud, & Kan'an, Ali Mohammed. (2014). *Si'r Al-Fa'idah wa Ta'thiruhu fi Ribhiyyat Al-Masarif Al-Tijariyah: Dirasat Halat Masraf Suriyah wa Al-Muhajir Sh.M.M.* Majallat Jami'at Dimashq lil-'Ulum Al-Iqtisadiyah wa Al-Qanuniyyah, Vol. 30, No. 1, 531–559.
15. Shakhoum, Rahimah, & Hafay, Abdelkader. (2021). *Athar Al-Mukhatar Al-Masrifiyyah 'ala Ribhiyyat Al-Masarif Al-Tijariyah: Dirasah Qiyasiyyah li 'Ayinah min Al-Masarif Al-Khassah Al-'Amilah fi Al-Jaza'ir lil-Fatra 2010–2018*. Majallat Dirasat Al-'Adad Al-Iqtisadi, Vol. 12, No. 2, 217.